مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠١٩

الثلاثاء، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٥/٤٥

نيويورك

الرئيس: السيد جاغني . . . . (غامبيا)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد آل خليفة
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن شو
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلفا
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد ثيرون
	هولندا	السيد شيفرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة في تيمور

تقرير الأمين العام (S/1999/705)

99-85508

9985508

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور

تقرير الأمين العام (S/1999/705)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلي إندونيسيا والبرتغال يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد أفندي (إندونيسيا) والسيد مونتيرو (البرتغال) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن مسألة تيمور الشرقية، الوثيقة S/1999/705.

وعقب المشاورات بين أعضاء المجلس أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن مسألة تيمور الشرقية المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (S/1999/705).

"ويحيط مجلس الأمن علما مع التفهم بقرار الأمين العام أن يؤجل لمدة ثلاثة أسابيع اتخاذ قراره، الذي سيستند فيه إلى العناصر الرئيسية المحددة في تقريره المؤرخ ٥ أيار/ مايو (S/1999/513)، بشأن ما إذا كانت تتوفر الحالة الأمنية اللازمة لبدء المرحلة التنفيذية لعملية الاستطلاع، على النحو الذي يقضي به الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومتي إندونيسيا والبرتغال (S/1999/513، المرفق الثالث). كما يؤيد المجلس نية الأمين العام في ألا تبدأ المرحلة التنفيذية من الاستطلاع الشعبي إلا بعد الانتشار الكامل لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وكذلك قراره بتأجيل موعد الاقتراع لمدة أسبوعين.

"ويؤكد مجلس الأمن على أن إجراء استطلاع شعبي لآراء شعب تيمور الشرقية من خلال اقتراع مباشر وسري وعام يمثّل فرصة تاريخية لحل مسألة تيمور الشرقية حلا سلميا. ويتفق المجلس مع تقييم الأمين العام القائل بأن هذه العملية لا بد وأن تتسم بالشفافية، وأن جميع الأطراف لا بد وأن تتمتع بفرصة التعبير عن نفسها بحرية.

"ويعرب مجلس الأمن في هذا الصدد عن بالغ القلق لأن الأمين العام قد انتهى في تقييمه إلى أن الشروط اللازمة لم تتهيأ بعد للشروع في المراحل التنفيذية من عملية الاستطلاع، نظرا للحالة الأمنية السائدة في مختلف أنحاء قطاع كبير من تيمور الشرقية، ونظرا لعدم وجود "ساحة تكفل المساواة للجميع". ويساور المجلس القلق بصفة خاصة من قيام الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى بأعمال عنف ضد السكان المحليين وممارستها لتأثيرات لترهيبهم، ومن أن هذه الأنشطة لا تزال تشكّل قيدا على الحرية السياسية في تيمور الشرقية، مما يعرض للخطر الانفتاح اللازم لعملية الاستطلاع. ويحيط المجلس علما بتقييم الأمين العام الذي يفيد أنه في حين حدّت الحالة الأمنية بصورة شديدة من فرص التعبير العام للنشطاء الداعين إلى الاستقلال، تستمر الحملة الداعية إلى الاستقلال الذاتي بصورة نشطة.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تضع كافة الأطراف حدا لجميع أنواع العنف وأن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس قبل الاستطلاع وأثناءه وبعده. ويدعو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى متابعة التقارير المتعلقة بأعمال العنف من جانب

الميليشيات الداعية للاندماج ومن جانب القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية على حد سواء. وفي هذا الصدد يعرب عن بالغ قلقه إزاء الهجوم الذي وقع على مكتب البعثة في ماليانا، تيمور الشرقية، في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويطالب المجلس بإجراء تحقيق واف في الحادث وبتقديم مرتكبيه إلى العدالة. ويطالب المجلس أيضا بأن تتقيد جميع الأطراف بسلامة وأمن أفراد البعثة. ويؤيد المجلس البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا آخر عن هذه المسألة.

"ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الإيجابية التي حددها الأمين العام. ويرحب المجلس ترحيبا كبيرا بقنوات الاتصال الممتازة بين البعثة والسلطات الإندونيسية، وهو ما سهله إنشاء فرقة عمل إندونيسية رفيعة المستوى في ديلي. كما يرحب المجلس ترحيبا كبيرا بمحادثات داري الثانية في جاكارتا مع ممثلي جميع الأطراف في تيمور الشرقية وبالتقدم المحرز في ممارسة لجنة السلام والاستقرار لنشاطها، وفي عقد اجتماع عملية المصالحة الثانية.

"ويؤكد مجلس الأمن مرة أخرى على مسؤولية حكومة إندونيسيا عن إقرار السلام والأمن في تيمور الشرقية. ويشدد المجلس على أنه لا بد وأن يلتزم جميع المسؤولين المحليين في تيمور الشرقية بأحكام الاتفاقات الثلاثية (S/1999/513، المرفقات الأول إلى الثالث)، وبخاصة فيما يتعلق بالفترة المحددة للحملة الدعائية، واستخدام الأموال العامة في الأغراض المتعلقة بالحملة، وضرورة أن يقتصروا في أنشطتهم في الحملات الدعائية على صفتهم الشخصية، دون اللجوء إلى الضغوط المستمدة من سلطة مناصبهم.

"ويساور مجلس الأمن القلق بصفة خاصة إزاء حالة المشردين داخليا في تيمور الشرقية والآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة لعمومية الاستطلاع. ويدعو المجلس جميع الأطراف المعنية إلى أن توفّر للمنظمات الإنسانية بصورة كاملة إمكانية الوصول وحرية الحركة لتوصيل المساعدات الإنسانية، وأن توقف على الفور الأنشطة التي قد تتسبب في تشريد المزيد من السكان، وأن تسمح بعودة جميع المشردين داخليا الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم.

"ويلاحظ مجلس الأمن أنه لن يتسنى تحقيق الانتشار الكامل لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية قبل ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، ويحث المجلس الأمين العام على أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إتمام الانتشار الكامل قبل ذلك الموعد، ويحث جميع الأطراف على التعاون تماما مع البعثة. ويشدد المجلس على أهمية السماح للبعثة بحرية التنقل داخل تيمور الشرقية من أجل الاضطلاع بمهامها.

"ويحث مجلس الأمن الحكومة الإندونيسية والجماعات الداعية إلى الاندماج والجماعات الداعية إلى الاستقلال على مواصلة التعاون مع البعثة وتعزيزه، للسماح للاستطلاع الشعبي بالمضي قدما في التوقيت المحدد له.

"وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره."

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1999/20.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

— — — — —